الغضايا فاقتسامها كذلك وما يجب لله وما عطف عليه منه
او صفي ظرفية الجزئي في الكلي بناءً على ان العقائد مرادة منها المعاني
فاقتسامها كذلك فالقسم جزئي وما يجب لله منه كلي وكذا يقال فيما
بعد فان قلت ما هو الواجب وما هو المستحيل وما هو الجائز قلت
قال بعض اذ المصنف اشار الى ما يجب لله بقوله العالم الخبير الى قوله
الباعث واشار الى المستحيل بقوله الا لعلم بضده الى قوله العالم الخبير
باخراج الغاية والى الجائز بقوله الباعث الخ واستظهر البيجوري
ان اول الواجبات ان الله اله واحد لان الوجود المفهوم من قولنا
اله واحد صفة نفسية يجب اعتقادها له انتهى فان قلت
الواجب لله المشار اليه هل هو النسبة او غيرها قلت يطلق
الواجب لله على الصفة كالقدرة واجبة لله وعلى النسبة كتنزيه
القدرة واجب له تعالى وبدأ بما ذكر لانه اقيدة لما
قضيته ان الايمان معتقد وليس كذلك بل متعلقه هو
الموصوف بالاعتقاد من ذلك الواجب رجع اسم الاشارة
للواجب لان الايمان بالقلب من افراده فان قلت ان الواجب
قريب وذلك اسم اشارة للبعيد قلت وقد وقعت الاشارة
اليه بعد ما سبق ذكره والمقتضي في حكم المتباعد او ان البعد
هنا باعتبار المنزلة وقد مر نكتة المشار اليه استفاد
بعلو رتبة الواجب على المندوب اشار بهذين الجوابين
في شرح العقيدة بالقلب الباء للتصوير اي الايمان
المصوب بالتصديق بالقلب والنطق باللسان اي عطف
النطق على بالقلب فما بمعنى الذي بل صرح
اما ان عطفته على الايمان الخ اعلم ان التحقيق ان الايمان
المخلص عند الله الناجي صاحبه من الخلود في النار هو
التصديق فقط نعم الايمان الذي يكون صاحبه ناجيا



فذلك مع جريان الاحكام عليه في الدنيا لا يحصل بالتصديق
وحده فلا بد من مصاحبة النطق له اذا علمت ذلك فتقول
يجوز كون العطف باعتبار هاتين الحالتين وظاهره
قوله فيما يأتي الخ قصده اذ كلام المصنف تنافى وقد يقال لا تنافي
لان كلامه هنا في هذا الموضع في اصل الايمان وفي بيان الكامل منه فيما يأتي
وجمهور المحدثين الخ قضيته ان جمهور المحدثين والمتكلمين
والفقهاء من المعتزلة من حيث ان المؤمن العاصي يخلد في النار
وحاشا لله ان المحدثين والفقهاء يقولون ذلك بل مرادهم بالايمان
المركب من الثلاثة الايمان الكامل ومنعه من النطق مانع كان
اخرسه الهيبة فرض على المشهور ومقابله يقول ليس بشرط
وقضيته انه اذا لم يمنع من النطق مانع فليس بمؤمن اتفاقا
وليس كذلك اذ الصحيح انه من قلبه فهم ينطق بلسانه مع
القدرة لا يكون كافرا بل مؤمن عند الله تعالى والنطق انما
هو لاجل الاحكام الدنيوية فتفرق في الزمن الاول اي زمن
النبي صلى الله عليه وسلم والآن بتصديق اي بعد وفاته
صلى الله عليه وسلم والمنافق فكان يقتل والآن فتصديق يقتل
فالمصدق واحد الا انهما اختلفا تسمية وحكما وهو المشهور
اي لانه يأثم ان كان فيه اهلية الفهم للنظر الصحيح ومقابل
المشهور انه كافر وعليه مشى السنوسي في كبراه لانه صدق
بقلبه لذا يخفى ان هذا التعليل لا يتم شيا لانه ان صدق
بقلبه ونطق بلسانه هو عين المعتمد الذي هو محل النزاع وهذا
الخلاف المذكور في المقلد مقيد كما قال المصنف في شرح العقيدة
اذ لم يرجح برجوع متدين وأما ان رجح برجوعه فلا يصح اتفاقا
انتهى والذي يخفى ان هذا اي عدم رجوعه بعيد
واحد اي متحد ان ما صدقا ومفهوما هو الخضوع الى

وقد ذكره البيجوري وقفت ايضا على تحريره